

## نشرة فرنسبنك الاقتصادية عن الفصل الأول من 2014؛ فائض بقيمة 301.4 مليون دولار في ميزان المدفوعات

وفي ما يخص القطاع الخارجي، أظهر التقرير أنه استناداً إلى بيانات المجلس الأعلى للمحاسبة، بلغت قيمة المستوردات نحو 5.4 مليار دولار في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2014، بتراجع سنوي نسبته 2.1 في المئة عن الفترة ذاتها من العام الماضي. وفي المقابل بلغت قيمة الصادرات 772 مليون دولار والتي تراجت بنسبة 35.2 في المئة خلال الفترة قيد البحث. ونتيجة لذلك، ارتفع حجم العجز التجاري بنسبة 7.2 في المئة إلى 4.62 مليار دولار في الفترة قيد الدرس.

كما أشار التقرير إلى أنّ قيمة التدفقات المالية الصافية إلى لبنان بلغت 4.92 مليار دولار في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2014، بارتفاع نسبته 15.76 في المئة عن الفترة ذاتها من عام 2013. وعليه حقق ميزان المدفوعات فائضاً بقيمة 301.4 مليون دولار في الفصل الأول من عام 2014، مقارنة بعجز بلغ 62.2 مليون دولار خلال الفترة ذاتها من العام الماضي.

### نمو القطاع المصرفي

وتوقع التقرير أنّ يحقق الاقتصاد اللبناني نمواً أفضل في عام 2014 مقارنةً بالعام 2013، مع نسبة نمو حقيقي في حدود 1.5 في المئة، وأنّ تبلغ 2 في المئة في عام 2015 بحسب الصلحية، ونشير إلى أنّ تشير التوقعات في عام 2014 إلى إمكانية تحسن مؤثر في نشاط القطاعات الاقتصادية في ظلّ استمرار التوسع للقطاع المصرفي وعمود النشاط للقطاع السياحي والعقاري.

أما «مؤشر جمعية تجار بيروت – فرنسبنك لتجارة التجزئة» فسجّل 58.9 للفصل الأول من عام 2014. وزادت حجوم النفقات العامة، إذ بلغت إجمالي الإنفاق نحو 13.64 مليار دولار، بارتفاع سنوي نسبته 2.4 في المئة خلال الفترة قيد النظر. هذا في الوقت الذي ارتفعت فيه إيرادات الدولة بنسبة 0.3 في المئة لتصل إلى 9.42 مليار دولار خلال الفترة ذاتها، فترتّب على ذلك زيادة العجز المالي بنسبة 7.5 في المئة إلى 4.22 مليار دولار.

### الدين العام والوضع النقدي

وأشار التقرير إلى أنّ الدين العام الإجمالي بلغ 65.1 مليار دولار حتى نهاية آذار 2014، بزيادة سنوية نسبته 12.7 في المئة عن الفترة ذاتها من عام 2013. وبعد استيعاب ودائع القطاع العام في المصرف المركزي والمصارف التجارية من إجمالي الدين العام، يكون صافي الدين العام حقق زيادة نسبته 8.4 في المئة ليصل إلى 54.3 مليار دولار. وأكد التقرير أنّ الوضع النقدي حافظ على استقراره العام، في ظل تواصل سياسة التثبيت النقدي لمصرف لبنان، وزيادة الطلب على الليرة اللبنانية. إذ توسعت الكنتة النقدية (3M) في الفصل الأول من عام 2014 لتبلغ ما يعادل 111.67 مليار دولار، بزيادة بلغت 2.02 مليار عن الفترة ذاتها من العام الماضي. وتبعاً للبنائيات الصادرة عن إدارة الإحصاء المركزي للأشهر الثلاثة الأولى من عام 2014، بلغ معدل التضخم 1.6 في المئة بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي.

وأوضح التقرير أنّ القطاع المصرفي وأصل نموه في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2014، بالمقارنة مع الفترة المماثلة من العام السابق، إذ نمت موجودات المصارف بنسبة 7.1 في المئة خلال هذه الفترة، بحيث وصلت إلى 166.5 مليار دولار في نهاية آذار 2014، كما زادت ودائع القطاع الخاص بنسبة 6.6 في المئة لتصل إلى 136.6 مليار دولار. وزادت القروض الإجمالية للقطاع الخاص بنسبة 7.7 في المئة لتصل إلى 48.1 مليار دولار خلال الفترة قيد النظر. هذا وارتفع معدل دوران الودائع بنسبة 0.2 في المئة ليبلغ 65.4 في المئة خلال الفترة قيد الدرس.

وأشار التقرير إلى أنّ حسب إحصاءات بوزارة بيروت، ازداد حجم التداول الإجمالي في بورصة بيروت بنسبة 84.2 في المئة في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2014، مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2013، بارتفاع بلغت 17.4 مليون سهم، وبلغت قيمة رسملة السوق 11.1 مليار دولار في نهاية آذار 2014، بزيادة نسبتها 1.8 في المئة عن الفترة نفسها من العام الماضي.

وأشار التقرير إلى أنّ حسب إحصاءات بورصة بيروت، ازداد حجم التداول الإجمالي في بورصة بيروت بنسبة 84.2 في المئة في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2014، مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2013، بارتفاع بلغت 17.4 مليون سهم، وبلغت قيمة رسملة السوق 11.1 مليار دولار في نهاية آذار 2014، بزيادة نسبتها 1.8 في المئة عن الفترة نفسها من العام الماضي.

## حكيم يلزم شركات الضمان بوضع رقم هاتف خاص بالشكاوى

إنشاء وتأسيس مكتب خاص للنظر في شكاوى المؤمنین وتم الإعلان عنه في نيسان 2011 بغية التوصل إلى حل الشكاوى بالطرق الإدارية والصلحية، ونشير إلى أنّ المراقبين في هذا المكتب هم من ذوي العلم والاختصاص والتجربة». وشدّد حكيم على «أنّ وعي المستهلك ومطالبته بحقوقه هما الركبان الرئيسيان لحياتيه ويدفع الشركات نحو التزام القوانين»، مشيراً إلى «أنّ وزارة الاقتصاد تعمل على تطوير حماية المستهلك وتسهيل التواصل مع المواطنين لتشمل ليس فقط المنتجات بل الخدمات وبذلك تضمن حقوقهم وحمايتهم».

ولفت إلى أنّ «وزارة الاقتصاد والتجارة تقوم «بمراجعة مراقبة هيئات الضمان بمراقبة قطاع التأمين في لبنان والإشراف عليه وتطويره، وتقوم لجنة مراقبة هيئات الضمان عبر وحدة الرقابة على سلوكيات سوق الضمان مراقبة علاقة شركات التأمين بالمضمونين، وطريقة تنفيذ التزاماتهم، وكل ما له علاقة بمبادئ أصول الضمان وأساليب الترويج والعقود، ومدى التزامها بالقوانين التي غير ذلك. كما أنها تقوم بالنظر إلى الشكاوى التي يقدمها المواطنون ضد شركات التأمين صلحا وبالنقد وبالدواء». وأضاف: «بهدف حماية المواطن وحماية قطاع التأمين، تمّ

أصدر وزير الاقتصاد والتجارة آلان حكيم «قراراً قضياً بإلزام شركات الضمان في لبنان بوضع رقم الهاتف المخصص لتلقي شكاوى المؤمنین ومعالجتها». وخلال مؤتمر صحفي عقده في مكتبه في الوزارة، أمس في حضور أعضاء المجلس الوطني للضمان، قال حكيم: «كما تعلمون إنّ قطاع التأمين يؤدي دوراً مهماً في الاقتصاد العالمي والاقتصاد اللبناني خصوصاً، كما أنه يؤدي دوراً أساسياً على صعيد تغطية الأضرار والأخطار والحوادث والمسؤوليات المدنية والقروض وغير ذلك من الأخطار، مما فيه خير للمواطن والمؤمن».



حكيم خلال مؤتمر الصحافي

## المشوق عرض استراتيجية البيئة حول التغير المناخي

وفي بيت المحامي، عقد المشوق ونقيب المحامين جورج جريج، بمناسبة اليوم العالمي للبيئة، وبدعوة من نقابة المحامين في بيروت، مؤتمرًا صحافيًا عرضًا فيه الواقع البيئي والإصلاحات المطلوبة لضمان حدٍّ أدنى من الجودة في البيئة والحياة. وأوصى المشوق 736 مكتباً عشوائياً في لبنان، لافتاً إلى «التلوث الكبير الذي يسبب نهر اللطاني وبحيرة القرعون، ما يجعل مساحات الري في الجنوب مهددة»، كما أخصى «نحو 85 كسارية ومقلمًا تعمل في شكل اعتيادي من دون تراخيص قانونية وكان البلد فالت». ودعا المشوق إلى «بناء سلوك بيئي»، وتمنّى على المحامي «عدم قبول أي وكالة عن مرتكبي بحق البيئة».

التقى وزير البيئة محمد المشوق في مكتبه في الوزارة قبل ظهر أمس وقد اشتركاً مع الوكّالة الألمانية للتعاون قبل ظهر أمس وقد اشتركاً مع الوكّالة الألمانية للتعاون وحضور النائب السابق ناصر نصر الله. وبعد اللقاء أوصى العلفي أنّه «تم عرض إستراتيجية وزارة البيئة حول مكافحة التغير المناخي وكيفية التعاون مع مشروع التكيف مع التغيرات المناخية حول موضوع المياه في المنطقة العربية (الكويت)، وتم الاتفاق على التعاون من أجل دعم سياسات وزارة البيئة وتنفيذ هذه المشاريع بالتنسيق مع الوزارات المعنية وكيفية التواصل لتلبية المنطقة العربية ومن ضمنها لبنان للتواصل مع الجهات المانحة والمؤسسات الدولية والإقليمية لتوفير التمويل اللازم لتنفيذ مشاريع التأقلم مع التغير المناخي».

## مؤشرات وأرقام

أكدت نقابة عمال ومستخدمي مؤسسة كبرياء لبنان، «حقّ العمال والمستخدمين بسلسلة الرتب والرواتب وضرورة البت بها في الجلسة التشريعية للمجلس اللبناني وذلك نهار الثلاثاء الموافق 10/6/2014». ودعت النقابة في بيان، جميع العمال والمستخدمين في مؤسسة كبرياء لبنان للاعتصام والتوقف عن العمل يومي الإثنين والثلاثاء الموافق 9 و10/6/2014 في كل مراكز وواوات المؤسسة وعقد جمعيات عمومية بخصوص المسئلة والمطالب العقارية، وإسقاط المجال لمن يرغب بالمشاركة في فعاليات الإضراب»، على أنّ «سنتتلي من الاعتصام ولننظر عمال الاستثمار في معالم الإنتاج وماووبو

التنسيق في مديرية النقل والمناووبو في محطات التحويل الرئيسية وعدم إجراء أي مناورة على شبكة النقل (توتر عال وتوتر متوسط) إلا بعد موافقة النقابة». «عقدت لجنة المتابعة للعمالين في الإدارة العامة والقطاع العام، اجتماعاً بحضور رئيس رابطة موظفي الإدارة العامة ومنذوب عن هيئة التنسيق النقابية، وناقشت «توصية لجنة التنسيق النقابية، حيث أقرت الالتزام بكل التحركات التي دعت إليها الهيئة». ودعت اللجنة في بيان أصدرته إثر الاجتماع، «كل العاملين، من إجراء وتعاقبين وميامين وعاملين بالفاورة والساعة، إلى المشاركة



خلال اللقاء في غرفة بيروت

## منتجع حصن الوزاني يكرّم إعلاميي الجنوب

الوزاني - رانيا العشي رعى النائب قاسم هاشم بالتعاون مع منتج قرية «حصن الوزاني» السياحي، وللمناسبة انطلاق الموسم السياحي في المنتج، حفل تكريم إعلاميين من مناطق مرجعيون وحاصبيا والنبطية يمثلون مختلف وسائل الإعلام المرئية والسَموعة والمكتوبة، وذلك في احتفال أقيم في الصالة الشرفية الواقعة بمحاذاة جرى نهر الوزاني. وألقى النائب هاشم كلمة تودّع فيها بالدور الذي يلعبه الإعلام اللبناني في نقل الحقيقة والصورة الواضحة عما يركبه العدو من انتهاكات يومية ضد الجنوب وأهله. وأضاف: «ما كنا ل نكون هنا، لولا تضحيات المقاومين وارتاد أبناء هذه المنطقة، ومتى توافرت هذه الإرادة ل يبقى شيء مستحيل، وهي إرادة المقاومة التي تنتصر مع هذا الوطن من أجل بقائه سيداً رافعاً جبينه كجبل الشيخ الأشم».

وتلا حفل التكريم مهرجان افتتاح الموسم الصيفي في المنتج بعاية وزارة السياحة، أحيته جمعية الأصيل لإحياء التراث اللبناني وعدد من الفنانين وفرقة أمجاد بعلبك للرقص الشعبي، في ظل مراقبة من جنود ووكيات العدو بمحاذاة سياج الخجر اللزشق على المنتزهات المنتشرة على الضفة الغربية للمجرى.

خسر مؤشر بنك لبنان والمهجر للأسهم اللبنانية 0.06 في المئة، أمس، ليقلل عند مستوى 1.209.66 نقطة في بورصة بيروت، محققاً تقدماً بنسبة 5.18 في المئة منذ بداية السنة وبنسبة 2.53 في المئة مقارنة بالوقت نفسه السنة الماضية. أما بالنسبة للأسهم المتداولة فقد بلغ عددها 6.893 وبلغت قيمتها 191.281 دولاراً. وقد سيطر القطاع العقاري على نسبة 34.25 في المئة من مجمل تداول أمس، إذ تراجمت أسهم سوليدبر «ا» بنسبة 0.66 في المئة إلى 13.50 دولار أما الفئة «ب» فقد تراجمت بنسبة 0.52 في المئة إلى 13.47 دولار. أما في القطاع المصرفي، فقد تراجمت الأسهم التضفيلية لبنك بيروت فئة «H» ولبنك اللبناني للتجارة فئة «C» بنسبة 0.78 في المئة و0.50 في المئة إلى 25.50 دولار و100 دولار، على التوالي. وقد تمّ تداول أسهم بيبولس التضفيلية فئة 09 من دون أي تغيير بالأسعر.

## تحدّث أماد مؤتمّر العمل الدولي في جنيف غصن: التعاقد الوظيفي والعمل المياوم فأقم حجم ظاهرة العمل غير المنظم



غصن يلقي كلمته أمام المؤتمّر العمل الدولي

حين أشار إلى أنّ القطاع غير المنظم ليس المحفّز الوحيد للعمال غير المنظمة، إذ إنّ السمة غير المنظمة أخذت بالانتشار في القطاع المنظم في بلدان عديدة، وقد منححتا العولمة أهمية جديدة من خلال إسناد الأنشطة إلى خارج سلم القيم العليا في حين تطرح الأزمة المالية والإقتصادية الدولية حالياً تحديات إضافية أمام الدول تتمثل في عدم المساواة في الدخل وارتفاع مستويات البطالة ونسب الفقر وهشاشة الاقتصاديات أمام الصدمات الخارجية ونمو سوق العمل غير المحمي بالضمانات والتقديرات الاجتماعية». وقال غصن: «بدلاً من أن تنصدي حكومات بلادنا منذ أكثر من عقدين لمعالجة ظاهرة الاقتصاد غير المنظم وما يترتب عليه من افتقار للضمانات الاجتماعي في دول عربية عدة».

وأشار إلى أنّ القطاع غير المنظم ليس المحفّز الوحيد للعمال غير المنظمة، إذ إنّ السمة غير المنظمة أخذت بالانتشار في القطاع المنظم في بلدان عديدة، وقد منححتا العولمة أهمية جديدة من خلال إسناد الأنشطة إلى خارج سلم القيم العليا في حين تطرح الأزمة المالية والإقتصادية الدولية حالياً تحديات إضافية أمام الدول تتمثل في عدم المساواة في الدخل وارتفاع مستويات البطالة ونسب الفقر وهشاشة الاقتصاديات أمام الصدمات الخارجية ونمو سوق العمل غير المحمي بالضمانات والتقديرات الاجتماعية». وقال غصن: «بدلاً من أن تنصدي حكومات بلادنا منذ أكثر من عقدين لمعالجة ظاهرة الاقتصاد غير المنظم وما يترتب عليه من افتقار للضمانات الاجتماعي في دول عربية عدة».

## زعيتّر جال في الجنوب وأعلن إقرار الزيادة المخصصة لسراي النبطية

ومن سراي النبطية، أعلن زعيتّر أنّه «تم إقرار الزيادة المخصصة لسراي النبطية بعد 10 سنوات من التأخير». وقال: «لقد أضيف مبلغ أيضاً لتحديث الإضافات وستتعلق ورشة العمل فيها بأقرب وقت، كما أنّ هناك استرداد النبطية كفرمان ومرجعيون وهو موضوع قيد المتابعة مع مجلس الإنماء والإعمار». كما زار زعيتّر رئيس جهاز المكننة والمعلومات في المديرية العامة للأمن العام العميد الركن حسن علي أحمد في منزله في بلدة شوكين - النبطية، ومشروع مجمع مدراس الخيري في تلال شوكين وهو مشروع قيد البناء يتضمن مستشفى لرعاية دممي المخدرات ودورا للمستين.

جال وزير الإشتغال العامة والنقل غازي زعيتّر في الجنوب مطلعاً على عدد من المشاريع التي تنفذها الوزارة، ورافقه في الجولة المدير الإقليمي للوزارة في الجنوب المهندس علي حب الله. وكانت المحطة الأولى في دارّة الرئيس نبه بري في المصليح حيث التقى زعيتّر بمدير مكتب بري في المصليح العميد محمد سرور، وجرى عرض لسير عدد من المشاريع التي تقوم بها وزارة الإشتغال لا سيما الطرقات العامة في محافظتي الجنوب والنبطية. بعدما انتقل إلى مكتب قيادة حركة أمل في إقليم الجنوب حيث التقى المسؤول التنظيمي للحركة في الجنوب النائب هاني قبيسي الذي رافقه إلى سراي النبطية الحكومي حيث التقى المحافظ محمود المولى.



زعيتّر خلال جولته في الجنوب

## المالكون والمستأجرون يناشدون المجلس الدستوري إيجاد حل لقضيتهم

التي حكمت العلاقة بين المالك والمستأجر منذ أربعينيات القرن الماضي». وتابع البيان: «إنّ القانون الموضوع أمامكم بقرار مصير حوالي 180 ألف عائلة أي ما يزيد على 800 ألف مواطن، أكثريةهم يقيم في بيروت وضواحيها، إضافة إلى المدن الكبرى، والعدد الأكبر منهم من الفقراء وأصحاب مداخل محدودة ومتوسطة، وغالبيتهم الساحقة من المتقاعدین وكبار السن، علماً أنّ آخر عقد إيجار نظم قبل اثني عشر سنة والكثير من تلك العقود مضى عليه أكثر من أربعين سنة. إن الخطة السكنية التي شكلت أهم الأسباب الموجبة للتعميد للقوانين الاستثنائية، لم توضع ولم تقر قبل إقرار هذا القانون، مما يعني أنّ تحرير العقود والزيادات التعجيزية والسّءاء الحقوق المكتسبة، سيؤدي حكماً إلى كارثة إنسانية واجتماعية».

وجهت لجنة الدفاع عن حقوق المستأجرين في لبنان إلى القضاة ورئيس وأعضاء المجلس الدستوري بياناً، دعت فيه إلى «إقرار قانون عادل للإيجارات السكنية القديمة ينصف المالك ويحمي المستأجر». ولفت البيان إلى «أنّ المستأجر القديم لم يكن يوماً محتلاً لمسكنه، وهو لم يدخل المناجور إلا بموجب عقد قانوني ولم يخل بواجباتهم وهو لا يرغب في مصادرة ملكية أحد ولا يطالب بإلغاء الملكية الفردية، وجل ما يبغيه هو تأمين سكن عائلة وحمايتها من التشرد، وهذا يعني عبر قانون عادل ومتوازن للإيجارات السكنية يرفع الخن ولا يشترع الظلم». وأضاف: «إنّ المستأجر القديم كما المالك القديم، ضحية التضخم وارتفاع الأزمات الاقتصادية وليس مسؤولاً عنها أو سبباً لها، وهي التي جعلت بدلات الإيجار الحالية غير منصفة للمالك، وعليه ليس من العدل أو الإنصاف أن تحل الأزمة على حساب عائلة المستأجر تهجيراً لها أو تشريداً، وأن تُلغى حقوق مشروعة ومكتسبة أقرتها له كل القوانين الاستثنائية،

### المالكون

في العقار، ناشد المالكون أيضاً «رئيس وأعضاء المجلس الدستوري المؤمنین على تطبيق الدستور وعدم مخالفة مواد،

في العقار، ناشد المالكون أيضاً «رئيس وأعضاء المجلس الدستوري المؤمنین على تطبيق الدستور وعدم مخالفة مواد،